اسم المقال: مراجعة مقال: (توازن القوى والامن الجماعي: مقاربات في تناظر الأهداف وتباين الوسائل عند (هيدلي بول – ستيفن والت – اورجناسكي))
اسم الكاتب: م. انمار علي إبراهيم الزهيري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7583
تاريخ الاسترداد: 2025/04/19 21:46 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مراجعة مقال

توازن القوى والامن الجماعي: مقاربات في تناظر الأهداف وتباين الوسائل

عند (هيدلي بول – ستيفن والت– اورجناسكي)▽

Balance of Power and Collective Security: Analogies of the Similarities of Goals and Disparities of Means

مراجعة: م. انمار علي إبراهيم الزهيري*

المقدمة :

لا حاجة الى التعمق في التنويه الى ان نظام توازن القوى هو الاقدم وجوداً من نظام الامن الجماعي، ولا شك انهما يمثلان منهجان مختلفان للتشكيل الأمني الإقليمي والعالمي على الرغم من تقارب الدلالات المفسرة لأسلوب عمل كلا منهما؛ فالتوازن بدلالته الابتدائية يمثل منافسة شاملة ومطلقة بين مجموعة امبريالية من القوى التي تتخذ من القوة وسيلة مركزية من وسائل الإفصاح عن سلوك الدولة انفراداً، بينما يشترك الامن الجماعي في الاستمالة للقوة لتحديد طبيعة التفاعلات الدولية بأطار تعاوني يتجسد بشكل اقرب لوصف الدفاع المشترك. ذلك ان طبيعة عمل النظامين تجعل من الأهداف اكثر تقارباً، ومن الوسائل اكثر تبايناً؛ والسبب في ذلك يعيده الى الاختلاف المتجذر في استخدامات القوة، ما يزيد من صعوبة طرحهما كمنهجين مختلفين كلياً والسبب كونهما اكثر ترابطا في تفسير سياسات الامن العالمي. كما يتفق اغلب الباحثين حول محورية القوة كهدف متماثل بين نظام توازن القوى ونطام الامن الجماعي، الا ان الميل لاستخدام القوة يختلف من نظام الى اخر، ذلك ما دفعنا الى تقديم افتراض "كلما اقتربت الدول من بناء سياسات دفاعية مشتركة كلما كانت اقرب الى نهج الامن الجماعي، وكلما انفرجت القوى في توظيفات القوة خارجياً كلما اقتربت من النهج التوازني، بينما يطرح الباحث أسلوب "النهج التفاضلي" كبوابة جديدة لتفسير حالة التناظر بالأهداف، وحالة التباين في الوسائل والمبنية على خيار الانفراد بالأدوات لتحقيق ميزة فضلى، ولفهم مراجعة الموضوع لابد من الاستعارة الفكرية لأبرز المضامين المستخدمة والمتمثلة بالتوازن والامن الجماعي.

▽ تاريخ التقديم : 2024/1/9 تاريخ القبول: 2024/2/17 تاريخ النشر: 2024/3/31
* كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين anmar.ali@nahrainuniv.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

عالجت المراجعة موضوعها بمنهج (المراجعة التكاملية المقارنة) الذي يعد شكلًا مميزًا من أشكال البحث التي تولد معرفة جديدة حول مضمونين التوازن والامن الجماعي وما رافق البيئة الدولية من تغيرات جعلت من المفاهيم اكثر تداخلا فيما بينها، وبهدف مراجعة وانتقاد وتوليف استنتاجات جديدة حول الموضوع بطريقة متكاملة.

نحاول في الدراسة التطرق الى مضمون توازن والامن الجماعي بصيغة التهديد المتماثل للمتغيرين واستعراض ابرز الأفكار التي قدمها كلا من (هيدلي بول – ستيفن والت – اورجناسكي) في تحديد موضوع المراجعة وفقا لأسلوب الدراسات السابقة.

أولا: في فهم فرضيات (التوازن – الامن الجماعي).

شهدت اجندات الدراسات الأمنية تعمقاً فلسفياً لمفهوم الأمن، لتظهر مفاهيم جديدة حَضت بمكانة كبيرة في المدرك الاستراتيجي العالمي، لاسيما التوازن الذي ذهبت الاتجاهات الفكرية الى تفسيره بأنه حالة من التعادل والتكافؤ النسبي في مقدرات القوة الشاملة للدولة التي على أساسها تنشأ حالة التفاعلات الدولية، والامن الجماعي الذي تمثل مضمونه برد العدوان او دحره، انطلاقا من افتراض مفاده ان تعرض أي قوى متحالفة الى عدوان يتوجب دحره ومواجهته كلياً (ان الجزء هو موضع من كل)، وعلى الرغم من كون المصطلحين ساد كلاً منهما الاوساط الدولية لتحليل مضمون العلاقة التفاعلية في الانساق الدولية، الا ان اتجاهاتهما جاءت مختلفة، فالتوازن الاقدم وجود والأكثر استعمالا يذهب الى القوة بوصفها عنصراً شاملاً لجميع معادلاته، بينما يذهب الامن الجماعي الى قوة التحالفات وان كانت اشتراطاته متقاربة او متداخله الى حد معين مع مضمون التوازن (تقارب هدفي) من حيث تحديد الأهداف المتمثلة في تحقيق السلم والامن الدوليين [1]، الا ان اختلافهما لامس مضمون وسائل الامن؛ ففي حالة التوازن يذهب ميزان القوة الى افتراض مفاده كلما تمكنت الدولة من زيادة مقدار قوتها والميل بميزان القوة نحو التزايد، كلما مكنها انفرادا مواجهة الاخطار المحدقة، في حين ان الامن الجماعي هو نظام فيه تعتمد الدولة في حماية حقوقها إذا

[1] فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، ط1، مطبعة شفيق، بغداد، 1975، ص30.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ما تعرضت الى تهديد خارجي ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة أو مساعدة حلفائها وإنما على أساس من التضامن والتعاون الدولي المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية[2].

وينصرف الامن الجماعي في افتراض مفاده كلما تمكنت الدول من تحقيق التعاون الامني، كلما اسهم ذلك في مواجهة الاخطار المحدقة مجتمعتاً. ويختلف الأمن الجماعي عن توازن القوى أساسًا في وسائل تحقيق الامن وان كان يقتربان بالأهداف جوهريا، أذ يسعى توازن القوى الى منافسة لاعبين اخرين، بينما يذهب الامن الجماعي الى موائمة المصالح وتطوير التعاون الجماعي في مواجهة العدوان، وبذلك فأن التوازن ينظر الى الصراع قاعدة للتصرف، على العكس من الامن الجماعي الذي يتخذ من التعاون وسيلة للتصرف. ذلك أن التمييز الأساسي بين كلا المنهجين هو اعتماد نظام الأمن الجماعي على قواعد معيارية عن نظام توازن القوى، فهو يقوم على أساس أن الدول يجب أن تخضع مصالحها الخاصة الملحة إلى مرتبة المصالح العامة أو البعيدة، في حين يذهب الامن الجماعي الى الاستجابة التلقائية من جميع الأطراف المتعاقدة او المنضوية في اطار تعاوني ما، وعلى الرغم من وجود صيغة التحالف في مضمون التوازن وورودها في مضمون الامن الجماعي الا ان التحالف في صيغة التوازن يقتصر على إقامة تحالفات بينة، في حين التحالف على مستوى الامن الجماعي يقترن بالتعاون الجماعي.

ثانيا: استعارات مراجعة الموضوع.

من اجل تحديد مراجعة جزئية لمضمون التوازن ومضمون الامن الجماعي بعد ان تم استعراض فكرتهما فقد عمدنا الى استعارات جزئية لوضعها محل مقاربة مع ما تم طرحه من افتراض مفاده ان التوازن والامن الجماعي بصورتهما الابتدائية يقتربان هدفياً (تحقيق الامن) الا انهما يختلفان بوسائل تحقيق الأهداف، فنجد ان التوازن يذهب الى زيادة القوة في اطار تصارعي، بينما يذهب الامن الجماعي الى التعاون لإيجاد مقاربات يحقق من خلالها هدف السلم والامن الدوليين، لذلك تم الاستعارة برؤى وأفكار كلا من (هيدلي بول – ستيفن والت– اورجناسكي) أذ يصف :

- يصف **(هيدلي بول)** في كتابه المجتمع الفوضوي؛ ان التوازن والامن الجماعي لازما الانساق الدولية والسبب ان المجتمع بما يشهده من فوضوية كما " لم يشهد حالة ثابتة او اطار دائم للتفاعلات الدولية

[2] G. John Ikenberry, America Unrivaled: The Future of the Balance of Power, first population, Cornell University Press, New York, 2002, p141.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

لذلك شهد المجتمع الدولي توليفة من المضامين تارة يفسرها المختصون على انها توازنات في القوة مبنية على (ديناميكية الصراع)، وتارة أخرى يذهبون في تفسيرها الى نمطية الامن الجماعي، الذي تدرك فيه مجموعة من الدول ضرورة تشاركية القيم والمصالح فيما بينها(ديناميكية التعاون)[3]، ويرى **(بول)** ان التوازن في القوى يعمل للحفاظ على النظام الدولي، من قلال زيادة قوة الدولة وتصدير ذاتها على انها فاعلا دوليا يمتلك مقدار قوى يستطيع من خلاله رد العدوان او ردع الاخرين، كما يرى ان الامن الجماعي نظام يتطلب اقناع القوى الأخرى المتحالفة بأن العدوان الموجه ضد قوة متحالفة بأنه عدوان يرتقي الى مستوى التدخل فمن الصعب تحقيق اجماع على تحديد خارقي القانون، والحقيقية هنا ان المجتمع الدولي نادراً ما يمكن تعبئته خلف هذا التفسير بهدف رد العدوان وردع الاخرين[4].

- بينما يرى (ستيفن والت) في كتابه أصول التحالف عن رؤية التحالفات وكأنها استجابة للتهديد الذي تتعرض له الدول من تواتر سلوك الآخرين. فجاءت استجابة التهديدات وفق سلوك زيادة القوة من اجل تحقيق التعادل او التفوق في القوة لاسيما منه اللجوء الى (التحالف البيني) لتحقيق التوازن ضد التهديدات وتكون خيارات ذلك التحالف اما نتيجة لاكتساب القوة او القرب الجغرافي لتعزيز القدرات الهجومية لتقدم ذاتها بصيغة توازنيه جديدة، اما في حالة الامن الجماعي فتلجئ الدول الى السلوك (تعاوني امني) عندما ترى بأنها بحاجة اكثر للحماية من سلوك قوى أخرى قد تكون متفوقه عليها في الموارد وتشكل تهديدا مباشرا لوجودها، فالاستراتيجية الأكثر امانا هي الانضمام الى التحالفات بصيغة الامن الجماعي[5].
- وبرر **(اورجناسكي)** لجوء الدول الى التحالفات يرتكز الى منطلق "ان تحقيق زيادات كبيرة في القوة في وقت قياسي لا يمكن تحقيقها الا بالتحالف، فعند إذ تشترك الدول في تحقيق الامن الجماعي، عبر تعظيم القدرات فيما بينها الى ان تصبح قوة قادرة على مواجهة التهديدات الخارجية ضمن اطار تعاوني، و رفض **(اورجناسكي)** افتراضات توازن القوى القائلة بأن التوازن هو الوضع الطبيعي للنظام الدولي؛

---

[3] Hedley Bull: Quoted from: Hitoshi Nasu, The Concept of Security in International Law, First published, West Point Press, New York, 2022,p14.

[4] هيدلي بول هيدلي بول، المجتمع الفوضوي دراسة النظام في السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط3، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2002، ص180.

[5] Stephen M. Walt, The Origins of Alliance, first population, Cornell University Press, New York, 1987, p17.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وأن تكافؤ القوى يعزز السلام في حين أن رجحان القوة يعزز الحرب؛ وأن تركيزات القوة تولد تحالفات موازنة وحروباً مضادة للهيمنة من أجل استعادة التوازن وفق نمط تصارعي، كما افترض أن مفهوم نظرية توازن القوى كان جامدًا بشكل مفرط، وركز بشكل ضيق على القوة العسكرية وعلى دور التحالفات في تجميع القوة ضد التهديدات الخارجية[6] . ومن خلال ذلك يمكن الاستدلال ان نمط التفاعل في نظام توازن القوى ينصهر في بودقة تصارعية، بينما أشار المفكرين ضمنا ان نظام الامن الجماعي ذهب بأتجاه تشكيل بيئة تعاونية دولية تعزز الأطر القانونين للتنظيم الدولي.

ثالثاً: فرضية تناظر الاهداف

ذهب (هيدلي بول) الى ان تحقيق التوازن غالبا ما يتم عبر التدريجية في الإفصاح عن نظرة الدولة الضعيفة الى الدولة القوية على انها تمثل تهديداً وجودياً، محققة مكراً مستمراً في تقييم ذلك التهديد مما يتيح لها تتبع استراتيجيات سليمة لتقييد وتخفيف الأثر الضار المحتمل ان يصدر من الطرف القوي[7]. كما يرى (بول) أن توازن القوى لا يعزز السلام بل استقرار النظام الدولي؛ (والسبب يكمن في طبيعة التفاعلات المبنية على أساس الصراع)، كما يرى أن النظام الدولي هو " نمط من النشاط يدعم الأهداف الأساسية أو اولويات الدول". اما الامن الجماعي الذي يمثل بدوره عبارة عن مجموعة من الدول التي " تتصور نفسها ملزمة بمجموعة مشتركة من القواعد في علاقاتها مع بعضها البعض يحقق الاستقرار عبر التجانس الدولي، كما يرى (بول) ان تلاشي تجانس المجتمع الدولي، ينعكس على ميزان القوى وقد لا يكون مرناً وقادراً على الصمود في وجه هذه المهمة. ويرى (بول) أن الاستقرار ينشأ لأن الدول تدرك أن توازن القوى سيمنحها حرية المناورة، وهو هدف مرغوب للدول، وتعمل بوعي على تحقيقه؛ وهذا بدوره يعني أن الدول يجب أن تلتزم بقواعد القانون الدولي كمبدأ معياري لطبيعة التفاعلات[8]. ما يفضي ذلك بيئة تعاونية مشتركة لمواجهه التهديدات.

---

[6] Organsky Quoted from: Robert S. Ross, Zhu Feng, China's Ascent: Power, Security, and the Future of International Politics, First published. Cornell University Press, New York, 2015,p11.

[7] Farid Shafiyev, Azerbaijan's Geopolitical Landscape: Contemporary Issues, 1991–2018, first edition, Karolinum Press, Prague, 2020, P38.

[8] Trine Flockhart, Zachary Paikin, Rebooting Global International Society: Change, Contestation and Resilience, first edition, Palgrave Macmillan published, London, 2023, P135-136.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وهو بذلك ذهب الى تفسير ان الهدف من **تحقيق التوازن هو إيجاد معادلة للقوة بين القوة الضعيفة والقوة المتفوقة** وهذا ما يبرهن ان هدف التوازن يتناظر كليا و هدف الامن الجماعي، ليبدو ان الامن الجماعي يمثل حالة مستنسخة من هدفية التوازن، اذا ما اردنا تفسيرهما من منطق البحث عن القوة فكلا النظامين يبحث عن القوة في اطار تحقيق الاستقرار.

في حين ذهب (والت) بالقول " إن احتمالية وقوع الحرب يكون أعلى حين تستطيع الدول التغلب على بعضها، ولكن كلما كان الدفاع أسهل، فإن الأمن أوفر وحوافز التوسع اقل، واحتمالات التعاون أعلى، بحيث يكون للدفاع فائدة وتكون الدول قادرة على التميز بين الاسلحة الهجومية والدفاعية، عندها تستطيع الدول اكتساب وسائل الدفاع عن ذاتها من غير ان تهدد الآخرين وبذلك تقلل من تأثيرات الفوضى الدولية' وهو بذلك يصف الامن الجماعي او الانخراط في الامن التعاوني يمثل ضرورة لاستقرار النظام الدولي، شأنها شأن زيادة القوة في حالة التوازن، الا ان الاستقرار الناجم في حالة الامن الجماعي يستمد قوته من قوة الاخرين، في الاستقرار داخل نظام التوازن ينبثق من قدرة الدولة ذاتها على مواجهة التهديد، وعندما تتجاوز مخاطر التعاون، يجب على الدول توجيه جهود المساعدة الذاتية نحو تحقيق التعاون[9].

بينما يرى **(اورجناسكي)** ان زيادة القوة بشكل مفاجئ لا يمكن لها الحدوث؛ الا من خلال التحالف، وان الميل بميزان القوة نحو التفوق على آخرين ضمن نظام معين؛ يدفع الدول الاخرى لتحقيق معادلة القوة، اما عن طريق زيادة قوتها القومية (حالة توازن القوى) أو عن طريق تشكيل الانخراط في الامن الجماعي كدرب من دروب الدفاع عن مكانتها ودورها الاستراتيجي. ويرى (اورجناسكي) في نظرية انتقال القوة ان عدم الاستقرار يحدث عندما يتم تحدي الهيمنة، وان ذلك يتم عندما لا تتحمل الدولة المهيمنة مسؤولية توفير المنافع الدولية، إما بسبب الإهمال أو لعدم الكفاءة المادية، ولا يمكن للنظام الاقتصادي والليبرالي الدولي أن ينظم نفسه ذاتيًا لأن نتيجته ستكون الفوضى أو الإنتروبيا[10]، ومن هنا يمكن الاستدلال؛ ان حالة زيادة القوة لتفسير حالة التوازن مع الاخرين بدلالة العمل الانفرادي اذا ما ارادت الدولة مواجهة التهديدات بدلاله التفوق او المعادلة بهدف تحقيق الامن، وان فشل الدولة في تحقيق الزيادة في القوة يدفع

---

[9] T. V. Paul, Accommodating Rising Powers, First edition, Cambridge University Press, Cambridge, 2016, p45.

[10] Morten Skumsrud Andersen ،Alexander Cooley ،Daniel H. Nexon, Undermining American Hegemony: Goods Substitution in World Politics, First edition, Cambridge University Press, Cambridge, 2021, p 29-30.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

بها الى الانخراط في نظام الامن الجماعي من اجل تحقيق الهدف الأمن ومن ثم الاستقرار ما يؤسس الى فكرة انتقال السلطة، وتنبثق من خلال ما تقدم ثلاثة مبادئ أساسية لتعزيز الأمن الجماعي وهي[11]:

1. يجب على الدول أنْ تُوسّع مفهومها للمصلحة الوطنية ، بحيث تشمل مصالح الجماعة.
2. على الدول التغلب على الخوف الذي يسود السياسة العالمية والتعود على الثقة بينهم.
3. ينبغي أن تتخلى الدول عن استعمال القوة العسكرية ، وبالتالي تلجأ إلى تفعيل المفاوضات في حل المنازعات الدولية

وبذلك فأنّ الدول توافق على التقيد ببعض المعايير والقواعد الدولية ككل طار سعيها نحو تسوية منازعاتها بشكل سلمي بغية المحافظة على الاستقرار، ومن خلال ما تقدم يمكن القول ان الافتراض المعزز لحالة تناظر الأهداف ينطبق بين الامن الجماعي والتوازن من جانب اخر، والسبب يعود الى ان كلا الحالتين: نظام التوازن ونظام الامن الجماعي هو زيادة القوة لمواجهة التهديدات، وان حالة زيادة القوة في كلا الوضعين تهدف الى مواجهة التهديد الخارجي، وان الهدف الأساس في كلا النمطين يتجسد في تحقيق هدف الامن ومن ثم الاستقرار.

رابعا: فرضية تباين الوسائل

لا شك ان السمة الحركية وعدم السكون هي السمة البارزة في طبيعة التفاعلات داخل النظام الدولي، فإن الآليات أو الوسائل المعتمدة لتبرير فاعلية ذلك النظام، تمتاز بسعيها المتباين في تحقيق تلك الحركية أو الديناميكية الأمنية ذلك ما يجعل حاله الامن ترتبط بالديناميكيات المؤثرة بطبيعة التفاعلات الدولة لحالتي الصراع والتعاون، وبقدر تتبع وسائل تحقيق الامن في نظام توازن القوى ونظام الامن الجماعي؛ يرى (هيدلي بول) ان قيام النظام الدولي على أساس توازن القوى فان الدول تسعى لحمايه نفسها ذاتيا بما يتيح لها وضعها من قدرات مملوكة وهي بذلك تكون مسؤولة عن امنها ومصالحها الوطنية والمحافظة على استقلالها انفرادا في عالم تسعى فيه جميع الدول للهيمنة والتأثير متقابل، وتسعى فيه أيضا لان تصبح دولا كبرى، لذلك فإن حالة الفوضى والضعف والصراع والتفوق هي أبرز سمات النظام الدولي المبني على أساس توازن القوى[12]، لكن على الرغم حالة الفوضى وتعدد مسببات الضعف في النظام

---

[11] Gary Wilson, The United Nations and Collective Security, First published, Routledge Taylor, London, 2014, p144-145.

[12] يسرى كريم العلاق الحكومة العالمية وتطور النظام الدولي، ط1، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص 265.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

السياسي الدولي، إلا أن دول العالم ترغب أيضا في التعايش السلمي وتبحث عن مجالات التعاون الدولي وتقيم علاقات دولية فيما بينها وتلتزم بأصول المصير الإنساني المشترك، وتعمل على إنشاء منظمات دولية لتعميق مظاهر التعاون كخطوة في سبيل تحقيق نظام امن جماعي بين الدول في العالم، ويرى (بول) أن وظيفة توازن القوى ليست الحفاظ على السلام ولكن الحفاظ على النظام، وان الحرب احياناً تكون هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها منع دولة من طموح السيطرة على الدول الأخرى. بينما يرى بول ان وسيلة تحقيق الامن الجماعي تكمن في الزامية تطبيق قواعد القانون الدولي، ليس فقط لاعتبارها حاملا لجوانب ملزمة بل انها ايضا تمثل قيمة أخلاقية تتطلب احترام الحقوق الدولية[13]

بينما ذهب (ستيفن والت) الى تكييف منطق موازنة القوة من خلال ادخال اعتبارات التهديد في حسابات الدولة جنبا الى نوايا وسلوك السياسات الخارجية للدول الكبرى، ويشير (والت) التحالفات بوصفها وسيلة من وسائل تحقيق التوازن التي تجريها الدول الأضعف والثانوية أمام الدول المتقدمة في مراكز القوة بتواتر ردود الفعل الطبيعية على التهديدات الأمنية. مدللاً على ذلك، بتواري التهديد السوفيتي، فإن حاجة الدول الأوربية لتماسك والتحالف بين الدول الغربية قلّت، مما أدى الى تراجع العلاقات الأمريكية – الأوربية، لتصبح العلاقات الأمنية أكثر مرونة أو أقل تعاونا بين أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، على عكس ما يحصل الان بعد غزو روسيا لأوكرانيا. ويرى (والت) ان السر في ذلك يكمن في أن منظور التهديد يساعد أيضا في تفسير سبب عدم حدوث توازن ضد الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها ما زالت قوية أيضا على حد تعبيره، كما لخص (والت) وان توزيع النفوذ، والتسلح يمثلان وسيلة من وسائل تحقيق التوازن، اذ تميل الدول لقبول صعود قوى غير عدوانية في حين انها توازن قوى اخرى اكثر عدوانية، بمعنى آخر: تفترض نظرية توازن التهديد انه على الرغم من ان التوزيع القوة في النظام الإقليمي أو العالمي يعد امرا مهما في تحقيق وسائلية الامن، إلا أن الدول تنظر بقوة اكبر للتحولات التي تلامس مستوى التهديد الخارجي[14].

ولقد ذكر **(اورجناسكي)** في هذا السياق أن ما يميز أواخر القرن العشرين عن النظم الدولية الخاصة بالقرنين الثامن عشر والتاسع عشر هو ليس تبني أسلوب الردع عبر القوة المتوازنة ، ولكن بدلا من تلك الوسيلة التي يتم اختيارها لتحقيق هذه الغاية . ففي القرن الثامن عشر وما عقبه من حقب زمنية مختلفة؛ لم تكن الطريقة المفضلة تتمثل في مضاهاة قوة الخصم عبر زيادة القدرات العسكرية الخاصة

---

[13] نقلا عن: حوسين يعقوب بلخيرات، النظرية السياسية للمجتمع الدولي، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان ، 2017، ص 46.

([14]) T. V. Paul, Accommodating Rising Powers, Op Cit, p 6-7.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

بالدولة، ولكن بدلا من ذلك مضاهاة قوة الخصم عبر تشكيل تحالف يتألف من جميع الدول التي شعرت بالتهديد جراء تنامي القوة لدولة معتدية. فالأنظمة التاريخية لم تكن تتسم بزيادة قوة إحدى الدول أو حتى قوة النظام كله، ولكن بدلا من ذلك تم إعادة ترتيب القوة لمجابهة العدوان[15]. فألأمن الجماعي ينطلق من مبدأ : إن الاعتداء على دولة هو إعتداء على المجموعة الدولية ، وهذا ما يرتبط بشكل أو بآخر بنظرية التكامل الدولي من خلال ايجاد سلطة دولية أعلى من السلطات الفرعية للدول قادرة على حفظ السلم والأمن، وأن هذا النوع من التكامل لا يلغي التناقضات القائمة في مصالح الدول وسياساتها، ويدعو الى معالجتها بالوسائل السلمية، وهو لذلك ينطلق من إعتماد تدابير جماعية ضد الدولة المعتدية التي تستخدم القوة بطريقة غير مشروعة[16]. ويرى (اورجناسكي) ان وسيلة استخدام القوة في نظام الامن الجماعي لرد العدوان تتم عبر إدارة مؤسسية وضمن حدود شفافة، والهدف من ذلك هو مأسسة استخدام القوة لتحقيق اهداف الامن الجماعي[17]، على العكس من نظام توازن القوى الذي يمنح الدولة حرية التصرف بالقوة كوسيلة في مواجهة التهديد.

وفي إطار تحديد تطبيقات التوازن الاستراتيجي، في ضوء البيئة الأمنية العالمية، فان زيادة القدرات الذاتية للدولة تيؤدي الى تحقيق التوازن مع نظيراتها من الدول، ومن الخيارات الأمنية المبنية على اساس توازن القوى نجن ان سلوك قوة ما من خلال الافراط في امتلاك القوة تسعى بذلك على تغير معادلة التوازن مع القوة المنافسة من جانب تحقيق التفوق الشامل في عناصر القوة والمواجهة، في حين تسعى القوى الاخرى الى زيادة مقدار قوتها الذاتي من اجل تحقيق التوازن للحاق في ركب القوة المتفوقة وهو ما يتجسد بحالة تفوق الولايات المتحدة الامريكية وحالة وتطلع القوى التعدلية روسيا – الصين لموازنتها. بينما تضيف عمليات نزع السلاح وانشاء مناطق خالية من اسلحة الدمار الشامل تدبيرا من تدابير احلال الامن الجماعي. والامن الجماعي كما يصفه اخرون كمفهوم يفترض ان يقوم على قدر عال من الحياد والنزاهة في التعامل الدولي، وان يمثل جميع المحاولات المبذولة على الصعيد الدولي والرامية الى ضمان الامن الخارجي لمجمل الدول المتعاقدة، وهو ما يجعل مهمة حفظ السلام مهمة جوهرية واساسية كأنها قضية قومية، وبهذا المعنى

---

[15] مايكل شيهان، توازن القوى التاريخ والنظرية، ترجمة: احمد مصطفى، مراجعة: محمد السيد، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015،ص69.

[16] عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص42.

[17] Alexander Orakhelashvili, Collective Security, First edition, Oxford University Press, New York,2011, p6.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

يتعين على امن الجزء ان يكون مرتبطا هيكلياً بأمن الكل، ومن ثم فعندما يتعرض الجزء للتهديد او العدوان فان مسؤولية ردع هذا التهديد او دحره تقع على عاتق الكل وليس الجزء فقط [18]. بذلك فالأمن الجماعي يمثل تعاون طوعي بين مجموعة من الدول اذ يمن من خلالها تصور قيام دولة عالمية ذات سيادة تضمن الامن الجماعي، وتعزز حقوق الانسان وتوفر بعض المنافع الدولية[19]، على العكس من التوازن بصفته المجردة الذي يتطلب قيام عمل فردي لتحقيق التفوق في القوة او موازنة قوى أخرى وان كان بصيغة تحالفات امنية. وللوقوف عن طبيعة وسائل تحقيق الامن والاستقرار في كلا النظامين (توازن القوى و الامن الجماعي) لابد من إيجاد مقارنة في طبيعة عملهما وتتبع وأثرهما في تحليل سلوك الوحدات الدولية وتفاعلاتها، لابد من تحديد الديناميكية الأمنية لعمل كلا من نظام توازن القوى ونظام الامن الجماعي:

جدول (1) الديناميكيات الامنية لعمل (نظام توازن القوى ونظام الامن الجماعي)

الديناميكية الأمنية	التوازن	الامن الجماعي
القاعدة	صراع	تعاون
نمط القوة	دفاعي – هجومي	دفاعي
المستوى	جهد فردي- جماعي	جهد جماعي
وحدة القرار	صانع القرار	اجماع دولي
الهدف	مواجهة التهديد	مواجهة التهديد
التصرف بالقوة	متاح للدولة	مقيد (بسبب التوافق)
الغاية	الردع	الردع
الموارد	ذاتية/ داخلية	قدرات مشتركة
الفواعل	الوحدات الدولية انفراداً	الوحدات الدولية مجتمعتاً - المنظمات الدولية (عصبة الأمم سابقا – الأمم المتحدة)

التحليل من اعداد الباحث .

اذ تعمل قاعدة التوازن بنمط الصراع، بينما يمثل التعاون قاعدة الديناميكية الأمنية المحركة للأمن الجماعي، وان نمط القوة في التوازن جاء بأسلوب مركب (دفاعي – هجومي)، اما أسلوب الامن الجماعي

[18] ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص292.

[19] Brian Williams, Anarchism and Social Revolution: An Anarchist Politics of the Transitionary State, first edition, Springer Nature Switzerland AG published, Oslo, 2023,p164.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

فأقتصر على حماية الأطراف من التهديدات الخارجية، في حين جاء مستوى العمل في ديناميكيات التوازن في اطار فردي على مستوى وحدة سياسية واحدة انفراداً او في اطار تحالف امني جماعي، بينما دلاله وحدة القرار في التوازن ترتبط صانعو القرار، في حين جاءت وحده القرار في نظام الامن الجماعي على الاجماع الدولي والتصويت على تمرير او عدم تمرير القرارات. اما الهدف من نظام التوازن فقد تماثل مع الهدف من نظام الامن الجماعي في مواجهة التهديدات الخارجية، وكذلك اقترنت الغاية في النظامين لتتجسد في ردع الطرف المبادر بالعدوان، في حين ان التصرف بالقوة في نظام توازن القوة متاح للدولة المالكة للعناصر الشاملة للقوة، على العكس من نظام الامن الجماعي الذي يقيد حرية التصرف بالقوة دون تفويض من قبل جميع الأطراف المتعاقدة. بينما تستند الدول الى قدراتها الذاتية في نظام توازن القوى على العكس من نظام الامن الجماعي الذي يسعى الى تحقيق التشاركية بالقوة، يضفي نمط تبادل الفواعل ففي نظام توازن القوى تكون الدول هي الفاعل الأساس، بينما يكون فواعل الامن الجماعي الوحدات الدولية مجتمعتا فضلا عن أدوار المنظمات الدولية.

ولتحديد نمط الوسائل في كلا النظامين في ضوء استعارات المراجعة لابد من تحدد الوسائل المؤطرة لهما على النحو التالي:

جدول 2 وسائل تحقيق التوازن في (نظام توازن القوى ونظام الامن الجماعي)

	التوازن	الامن الجماعي
وسائل تحقيق الامن	– مبدأ التدخل – الفوضى – سياسات توزيع مناطق النفوذ – سياسة التحالفات – التسلح	– مجموعة من التدابير الجماعية المبنية على اتفاقيات ومعاهدات دولية. – الشراكات والتعاون – قواعد قانونية / عمل مشترك

على الرغم تعارض مفهوم السيادة ومفهوم التدخل، الا ان الأخير مثل وسيلة من وسائل تحقيق التوازن عن طريق التدخل في الشؤون السياسية للدولة وينظر الى التدخل بوصفية وسيلة تغيير في مقدرات القوة السياسية للدولة او التأثير على سلوكها الخارجي، ويرتبط التدخل بنمطين من التصرف الأول يندرج ضمن اعالة الدولة على تحقيق التوازن عن طريق الميل الموضوعي في ميزان القوة، والثاني يتعلق بقصد اثارة

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الفوضى الداخلية لتحقيق ضعف في اداءها الاستراتيجي، في حين ينصرف الامن الجماعي لتبويب التدخل في نمط مغاير يندرج صوب اتخاذ التدابير القانونية على مستوى اممي ويكون على مستوى تقديم المساعدات الدولية او إحلال السلام او بناء السلام او أي من عمليات الدعم الدولي المصاغ في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية.

اما الفوضى فأنها تمثل وسيلة من وسائل تحقيق التوازن على العكس من كونها وسيلة تتعارض مع تحقيق الامن الجماعي بوصفه يهدف الى تقليل الفوضى في النظام الدولي وربط العلاقات الدولية بأطر تنظيمية قانونية اعمق. اذ يعبر (والت) ان فهمه لطبيعة التفاعلات الدولية مبنية على أساس النظام العالمي فوضوي؛ بدلاله غياب السلطة الشاملة والضابطة لسلوك الوحدات الفاعلة في النظام الدولي[20].

في حين تتخذ الحرب شكلا من اشكال التضاد، و تقود الحرب بوصفها وسيلة من وسائل إضفاء وضع دولي جديد يقود الى حتمية التصادم في نهاية المطاف [21]، بينما يهدف الامن الجماعي الى التقليل او تفادي الوقوع في الحرب عبر بوابة الردع التي تتماثل هدفيا مع هدف التوازن.

بينما ينظر الى **التحالفات** كأداة عسكرية من أدوات تحقيق التوازن، اذ تتأثر بمعيار ما تحوزه الدولة من مقدار القوة المملوكة للأطراف المتحالفة، بمعنى ان الدخول في تحالف مع قوة معينة يجب ان يشكل قيمة مضافة من القوة وليس ثقلاً على كاهل الأطراف المتحالفة، فالمصلحة المشتركة التي تركز عليها التحالفات لم تقف عند حدود هدف الردع والتوسع، بل وتتضمن زيادة المعرفة وتدويل رأس المال وضمان استقرار التجارة الدولية وغيرها من المصالح التي تضمن مصالح الدول المختلفة[22].

كما يمثل التسلح أحد أبرز وسائل فرض التوازن او تحقيقه بالأخص مع الانتشار المعرفي والتكنلوجي، مكّن الدول من تحديث منظومتها وقدراتها ذاتيا بالشكل الذي يمكنها من خلق حالة دولية مغايرة قادرة من

---

[20] according to: Şefika Şule Erçetin ،Santo Banerjee, Chaos, Complexity and Leadership 2013, first edition, Springer Nature Switzerland AG published, Oslo, 2015, P60.

[21] ابراهيم ابو خزام، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، ط2، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2009، ص 242.

[22] احمد مشعان نجم، مكانة تركيا الدولية: دراسة في التوازنات الاقليمية والدولية، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان،2017، ص383.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

خلالها الى تغير حالة التوازن [23]. من ثم يمكن للحيازة على القوة ان تكون عاملا اساس في عملية فرض التوازن وآلية من آليات تحقيقه.

خامساً: التطوير والاضافات

يطرح الباحث فرضية تفاضل القوى كخيار توازني جديد يفسر حالة التفاعلات الدولية، وعمد من خلال دراسات متغيرات القوة وكيفية نشأتها وما افضت له المتغيرات الدولية من طابعا جديدا في اكتساب القوة والمتمثل في التخصصية الجزئية في القوة جعلت من أطروحة تفاضل القوى[*] توليفة جديدة تبرهن حالة اندفاع القوى نحو المتغير (حالة التوازن وحالة الامن الجماعي) ففي اطار التوازن لم يعد مسار الوصول الى القوة الشاملة سبيلا من سبل التوازن في القوى، بل افترضت اطروحة تفاضل القوى ان الدولة بما تحوزه من مورد معين ومع التركيز على ميزته الاستراتيجية تستطيع من خلاله التأثير في طبيعة التوازنات الدولية، فمثلا تستطيع الدولة ان تؤسس استنادا الى طبيعتها الجغرافية مسارا لتحقيق التوازن تستطيع من خلاله ان تؤثر على دولا ذات قدرات استراتيجية شاملة، الا ان ما يدفع الأخيرة من قبول تحالفها انطلاقا من منطق القرب الجغرافي للقوى المناوئة الأخرى، ذلك ما دفع القوى الكبرى الى التركيز على خيار معين من القوة (خيار تركيزي) لتحقيق تفاضلية في القوة مع عدم اهمال خيارات القوى الأخرى، (لان اهمالها يتسبب بفجوة في القوة)، ذلك ان النهج التفاضلي يمكن ان يحقق هدف التوازن وتدعيم حالة التفوق في القوة الجزئية ما يتيح خيار المساومة الاستراتيجية كأسلوب من أساليب تحقيق الامن والاستقرار [24].

اما في حالة الامن الجماعي فيتيح أيضا خيار التفاضل بالقوة دربا جديدا من دروب تحقيق التكامل فالميزة التي توفرها قوى ما تستطيع من خلالها ان تؤدي أدوار بالإنابة عن القوى وتجسد تعويضا لمقدار

---

[23] Paul Bracken, Fire in the East: The Rise of Asian Military Power and the Second Nuclear Age, first edition, HarperCollins e-books, New York, 2010, P61.

[*] فسرت أطروحة تفاضل القوى، الحيازة الكمية والنوعية للقوة، فكلما انفردت قوة معينة بمقدرات قوة لا مثيل لها على حد التناظر من سواها، كلما أسهم في تحقيق افضلية في القوة من ثم التفوق على الخصوم من خلال الحيازة النوعية والكمية في نمط القوة المستهدف، وخلق الفارق العددي في مفردات القوة بما يتيح لها التفوق على نظيراتها من الدول وهكذا تبدو الحيازة على القوة مسارا تستطيع الدول من خلاله تحقيق التقدم والتفوق على الخصوم، وان كان ذلك في جزئيات نمط القوة الواحد. للمزيد انظر: انمار علي إبراهيم الزهيري، التوازن الاستراتيجي العالمي: دراسة في أطروحة تفاضل القوى، أطروحة دكتوراه " غير منشورة" كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، قسم الاستراتيجية، بغداد، 2022، ص203 وما بعدها.

[24] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2011، ص189.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

القوة المفقودة على سبيل المثال تفوق الولايات المتحدة الامريكية في الجانب العسكري يجعل منها قوة حاملة للميزان في ترتيبات الامن الجماعي، فضلا عن كونها قوة فارضة للتوازنات في نظام التوازن الاستراتيجي.

لقد وفرت أطروحة تفاضل القوى في ضوء النظام العالمي الجديد إمكانية تجاوز نقاط الضعف التي كانت الدول تحتاجها لتحقيق القوة الشاملة لتبرز تأثيرها في طبيعة التفاعلات العالمية، وهكذا وفّر التفاضل إمكانية تبوء الدول مكانة في سلم القوى؛ بالارتكان الى جزئية القوة منفردة تؤسس من خلالها مقدمات وسائلية لملمة قوتها الشاملة، كبروز الصين كفاعل اقتصادي مؤثر في النظام العالمي، وبروز روسيا الاتحادية كفاعل عسكري مؤثر في النظام العالمي، كذلك بروز الاتحاد الأوربي فاعلا سياسيا مؤثرا في النظام العالمي[25]، وان معيار تفاضلهما مع الولايات المتحدة الأمريكية ذات الإمكانيات الشاملة ينطلق من جزيئة من القوة ليؤسس مسار تفاعلي جديد يتناسق مع الظروف الدولية القائمة.

سادسا: ملخص مراجعة الموضوع.

على الرغم من ما تؤسسه فكرة التوازن، من توارد ابتدائي يهدف الى تحقيق الاستقرار بدلالة تعادل القوة المملوكة، طالما بدت تعد من مخرجات الصراع كطابع مميز في العلاقات الدولية ضمن فرضيات التوازن، لذا لا غرابة ان تقوم الامن الجماعي بعدم تمكين دولة أو مجموعة من الدول ونتيجة تفوقها بالقوة من الاعتداء على غيرها تحت وهم الاعتقاد بأنها: تتمتع بالتفوق الذي يتيح لها السيطرة عليها. ولهذا لا يخطئ من يقرن وجود التوازن بدلالات الاستقرار، لا يخطئ أيضا من يقرن الامن الجماعي بذات الاهداف. فلكي يحدث (استقرار دولي، فلابد من وجود توازن بين دول العالم)، وان اتخذ صورة تحالفات متقابلة خيارا من خيارات التقارب الهدفي. بينما تتوارد فكرة الامن الجماعي بوجود مجموعة من الدول تسعى الى تحقيق هدف دفاعي يولد الاستقرار لجميع اطراف المنظومة المتعاقدة على مستوى النسق المتولد عنها. وهذا ما جعل التوازن اقرب هدفياً الى الامن الجماعي، بينما بقيت وسائلية تحقيقه اكثر اختلافا، ففي ذات الاتجاه: فالتوازن والامن الجماعي كلاهما يسعان الى تحقيق موازنة في القوة، وأيضا كلاهما يسعيان لمواجهه التهديد الخارجي، الا ان الاختلاف يكمن في الديناميكيات الأمنية المحفزة لطبيعة التفاعلات الدولية اذ ثبتت بالتناظر في الأهداف المرجوة، واختلفت بوسائل التحقيق. ذلك ما دفع بنا اللجوء الى خيار تفاضل القوى كمقترب جديد يؤسس الى الاقتراف الهدفي من مضمون التوازن بدلالته الشاملة، والامن الجماعي من جنبة

[25] Marcin Górnikiewicz, Radosław Bielawski, Influence of Russian Activities: Middle-East Europe, the Visegrad Group countries and Ukrainian, first ed, V&R Unipress publish, Berlin, 2023, p34.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أخرى فهو خيار يمكن الاستناد اليه في برهنة سياسات التوازن وكذلك يمكن الاستدلال به في برهنة سياسات الامن الجماعي، ومن هنا يتضح:

1. إن مفهوم توازن القوى عرفه النظام الدولي كمفهوم تقليدي يعتمد اساسا على وجود وحدات دولية متعددة تتوازن فيما بينها وفق آليات وقواعد تنظر الى الوحدات الدولية جميعها ليتم من خلالها تحقيق ذلك التوازن.
2. ان الامن الجماعي لا ينظر الى الوحدات الدولية جميعها من أجل تحقيق حالة التوازن وانما يركز على الاطراف المهددة فقط، بمعنى آخر ان توازن القوى يقوم على أساس النظرة الكلية والشاملة التي تمتلكها الوحدات الدولية ويسعى الى تحقيق أو ضمان استمرارية حالة التوازنات بين تلك الوحدات.
3. اما خيار تفاضل القوى يعمل وفق ميزة التفوق في مقدار القوة داخل نظام توازن القوى فتذهب القوى الى التخصصية الجزئية لتحقيق التعادل في القوة عن طريق تعويض القوة المفقودة بعنصر قوة اكثر وفرة مع تحقيق ميزة التفوق فيه. اما في حالة الامن الجماعي ينظر الى خيار التفاضل ميزة تعزز القدرات المشتركة.
4. ان مضمون الامن الجماعي ينطلق من النظرة الجزئية للوحدة الدولية المهددة ويحاول معرفة مدى خطورة ذلك التهديد على المنظومة، من ثم العمل على ايجاد اليات مواجهته أو معالجته قانونية بالتشارك مع الاخرين' بينما الخيار في توازن القوى ينطلق من النظرة الكلية لحجم التهديد الموجه نحو الدولة.
5. ان موضع التحالفات بدلالة التعاون وسيلة من وسائل فرض الامن الجماعي، على العكس من حالة التوازن التي وضعت مواجهة الصراع وسيلة ابتدائية لفراض التوازن وعلى أساسها تقوم بزيادة القوة نتيجة الشعور بالتهديد.
6. إن توازن القوى يهدف الى الحفاظ على الوضع الدولي القائم وعدم الاخلال به، في حين ان الامن الجماعي لا ينظر الى القوة الفعلية للوحدة الدولية كقوة يمتلكها فاعل دولي وانما الى ما تشكله تلك القوى من تكامل امني تستطيع من خلاله الدولة ردم فجوة القوة والنقص الحاصل في مقدار قوة معين كأن يكون عسكري او جغرافي او اقتصادي .. الـ..خ.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

7. إن توازن القوى يتعلق بفهم عام للوحدات الدولية ويهدف الى المحافظة على حالة التوازن القائمة أو تغيرها لتحقيق التوازن. في حين يذهب الامن الجماعي الى إرساء قواعد القانون الدولي تراعي سيادة الدولة وفق المنظومة الدولية مؤسسية.
8. الامن الجماعي اقرب الى التكامل الدولي في حين نجد ان التوازن اقر الى نهج تفاضلي في القوة.
9. ان الميل في القوة احادي الجانب في التوازن بينما ميل القوة يكون عمل جماعي في نظام الامن الجماعي.
10. تناظر الأهداف: ان هدف التوازن هو الردع ، وان هدف الامن الجماعي التعاون من اجل مواجهة الاخطار أي هوه صوره مقابلة للردع. وان هدف التوازن تحقيق الاستقرار ، وهوه ذات الهدف في نظام الامن الجماعي.

References:

1. Abdul Qadir Muhammad Fahmy, Partial and Macro Theories in International Relations, 1st edition, Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution, Amman, 2010.
2. Ahmed Mishaan Negm, Turkey's international position: a study in regional and international balances, 1st edition, Amjad Publishing and Distribution House, Amman, 2017.
3. Alexander Orakhelashvili, Collective Security, First edition, Oxford University Press, New York,2011.
4. Anmar Ali Ibrahim Al-Zuhairi, Global Strategic Balance: A Study of the Power Differential Thesis, "unpublished" doctoral thesis, Faculty of Political Science, Al-Nahrain University, Department of Strategy, Baghdad, 2022.
5. Brian Williams, Anarchism and Social Revolution: An Anarchist Politics of the Transitionary State, first edition, Springer Nature Switzerland AG published, Oslo, 2023.
6. Fadel Zaki Muhammad, Foreign Policy and Its Dimensions in International Politics, 1st edition, Shafiq Press, Baghdad, 1975.
7. Farid Shafiyev, Azerbaijan's Geopolitical Landscape: Contemporary Issues, 1991–2018, first edition, Karolinum Press, Prague, 2020.
8. G. John Ikenberry, America Unrivaled: The Future of the Balance of Power, first population, Cornell University Press, New York, 2002.
9. Gary Wilson, The United Nations and Collective Security, First published, Routledge Taylor, London, 2014.
10. Hedley Bull, Hedley Bull, Anarchic Society: A Study of Order in World Politics, translated by: Gulf Research Centre, 3rd edition, Gulf Research Centre, Dubai, 2002.
11. Hedley Bull: Quoted from: Hitoshi Nasu, The Concept of Security in International Law, First published, West Point Press, New York, 2022.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

12. Hussein Yacoub Belkhairat, The Political Theory of the International Community, 1st edition, Academic Book Center, Amman, 2017.
13. Ibrahim Abu Khuzam, Wars and the Balance of Power: A comprehensive study of the theory of the balance of power and its dialectical relationship to war and peace, 2nd edition, United New Book House, Beirut, 2009.
14. Ismail Sabri Muqallad, International Political Relations Theory and Reality, 1st edition, Academic Library, Cairo, 2011.
15. Marcin Górnikiewicz, Radosław Bielawski, Influence of Russian Activities: Middle-East Europe, the Visegrad Group countries and Ukrainian, first ed, V&R Unipress publish, Berlin, 2023.
16. Michael Sheehan, The Balance of Power, History and Theory, translated by: Ahmed Mustafa, reviewed by: Muhammad al-Sayyid, 1st edition, National Center for Translation, Cairo, 2015.
17. Morten Skumsrud Andersen ،Alexander Cooley ،Daniel H. Nexon, Undermining American Hegemony: Goods Substitution in World Politics, First edition, Cambridge University Press, Cambridge, 2021.
18. Organsky Quoted from: Robert S. Ross, Zhu Feng, China's Ascent: Power, Security, and the Future of International Politics, First published. Cornell University Press, New York, 2015.
19. Paul Bracken, Fire in the East: The Rise of Asian Military Power and the Second Nuclear Age, first edition, HarperCollins e-books, New York, 2010.
20. Şefika Şule Erçetin ،Santo Banerjee, Chaos, Complexity and Leadership 2013, first edition, Springer Nature Switzerland AG published, Oslo, 2015.
21. Stephen M. Walt, The Origins of Alliance, first population, Cornell University Press, New York, 1987.
22. T. V. Paul, Accommodating Rising Powers, First edition, Cambridge University Press, Cambridge, 2016.
23. Thamer Kamel Al-Khazraji, International Political Relations and Crisis Management Strategy, Dar Majdalawi for Publishing and Distribution, Amman, 2009.
24. Trine Flockhart, Zachary Paikin, Rebooting Global International Society: Change, Contestation and Resilience, first edition, Palgrave Macmillan published, London, 2023.
25. Yusra Karim Al-Alaq, The Global Government and the Development of the International System, 1st edition, Dar Al-Khaleej for Publishing and Distribution, Amman, 2020.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/